التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم متغير: المرأة المغربية نموذجا

فاطمة لمحرحر،
باحثة دكتوراه، كلية الحقوق،
فاس، المغرب

الملخص:

كانت المرأة منذ سنوات تواجه حواجز هائلة تحول دون حصولها على الفرص التي تحقق لها المساواة مع الرجل، وإذا عدنا بالذاكرة إلى ربع قرن ماض فقط، سنجد أن عدم المساواة بين المرأة والرجل كان واضحا جدا في قاعات الدرس بالجامعات وفي أماكن العمل، وحتى في البيوت. ومنذ ذلك الوقت، طرأ تحسن ملموس في العديد من جوانب حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وفي معظم البلدان الغنية والنامية، أصبحت معدلات التحاق النساء والفتيات تتزايد بالمدارس ويطول متوسط أعمارهن، وتتحسن فرص حصولهن على وظائف أفضل، كما تتوفر لهن الحقوق والحماية القانونية. ووفقا لما ورد في التقرير الصادر عن البنك الدولي، بعنوان "تقرير عن التنمية في العالم سنة 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية"، فإن سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين ضروري للتنمية ورسم السياسات.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي – المقاولة النسائية – تمكين المرأة – أدوات التمكين.

Abstract :

This has not been the case since women have faced enormous obstacles in accessing equal opportunities with men. If we remember it only a quarter of a century ago, we find that inequality between women and men is very evident in university classrooms, at work and even in homes. Since then, many aspects of the lives of women and girls around the world have improved considerably. In most rich and developing countries, enrollment rates for women and girls are increasing and their average age is high, Their access to better jobs is improved, and they have rights and legal protection. According to the World Development Report 2012 of the World Bank: Gender Equality and Development ", bridging gender gaps is essential for development and policies.

Keywords:
economic empowerment – women - empowerment tools -women's empowerment.

مقدمة:

أدت موجة التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة إلى تغيير وجهة النظر السائدة؛ حول المؤسسات الكبيرة الحجم بأنها هي المحرك الأساسي للاقتصاد، حيث تزايد اليوم في مختلف اقتصاديات العالم الاهتمام من قبل الحكومات بقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، والذي أصبح يؤدي دورا استراتيجيا من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الإقتصادي والاجتماعي، ذلك أنه يساهم في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من جهة والتقليل من معدلات البطالة من جهة أخرى، إضافة إلى إمكانية هذا القطاع في غزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق، حيث فتح ذلك المجال أمام الراغبين في إنشاء مؤسسات تمتاز بنوع من الخصوصية والتميز، والذي بدوره لا يقتصر على فئة الرجال فقط حيث أبرز الاهتمام بإدماج المساواة في النوع الاجتماعي، ضمن أهداف التنمية دور المرأة الإيجابي والمتميز حيث أضنت الجهود المتفانية لمختلف الأطراف (المصالح العمومية، النشطاء في مجال حقوق المرأة ....) في العالم والمؤسسات المختلفة إلى تغيير ما كان ينظر إليه بأنه صعب المنال ليصبح جزء من رؤية عالمية، وازداد بذلك وضوح الدور الذي تؤديه المرأة في الحياة العامة في العديد من الدول العربية، وبالرغم من ذلك فما يزال هذا الدور ثانوي في العديد من القطاعات بالمقارنة مع الرجل.

لقد طرأ تحسن ملموس في العديد من جوانب حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وفي معظم البلدان الغنية والنامية، تتزايد معدلات التحاق النساء والفتيات بالمدارس ويطول متوسط أعمارهن، وتتحسن فرص حصولهن على وظائف أفضل، كما تتوفر لهن الحقوق والحماية القانونية. ووفقا لما ورد في التقرير الصادر عن البنك الدولي، بعنوان" تقرير عن التنمية في العالم سنة 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية"، فإن سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين ضروري للتنمية ورسم السياسات، ومن شأن زيادة المساواة بين الجنسين أن تعزز الإنتاجية الإقتصادية، وتحسن نتائج التنمية للأجيال القادمة، فضلا على ما تحققه من زيادة تمثيل المؤسسات والسياسات لمختلف شرائح المجتمع، غير أن العديد من أوجه التفاوت لا يزال قائما بين الجنسين حتى مع استمرار التقدم في البلدان المختلفة، مما يدعو إلى مواصلة العمل المركز على المستوى الحكومي، فالسياسات التصحيحية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية هائلة.

وتتزايد مساهمة المرأة في المنطقة العربية بنسب متفاوتة نتيجة الأوضاع السياسية والإقتصادية المتباينة في دول المنطقة والتي تؤثر بدورها على توفر فرص العمل وتطور تعليم المرأة والبنية الإجتماعية حيث تعتبر مساهمة المرأة العربية في الإقتصاد منخفضة جدا بالمقارنة مع نظيرتها في باقي أنحاء العالم، ويعود ذلك إلى التركيز على قضايا متعددة مثل دور المرأة الانجابي والقيم الثقافية والاجتماعية والتمييز الذي تواجهه لدى

دخولها سوق العمل من جهة، وبسبب الضغوط الإقتصادية ومحدودية فرص العمل وتوسع سوق العمل في المنطقة العربية بشكل عام من جهة أخرى.

والمغرب بدوره حاول إرساء استراتيجية وطنية للنهوض بدور المرأة وتفعيله من خلال الإهتمام بتعليمها وتفعيل دورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي إلا أن الإحصائيات التي أفرزتها تقارير وطنية ودولية، أظهرت تضائل دورها في إنشاء مؤسسات اقتصادية. وفي هذا الصدد تم تبني خطة المساواة "إكرام" لفترة 2012-2016، والرامية إلى التمكين الشامل في الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية والبيئية للإدماج أكبر عدد ممكن من النساء في مجال الاقتصاد وتوسيع تمثيلتهن داخل مراكز القرار، وكذا وضع خطة عمل استراتيجية تروم مضاعفة الجهود الكفيلة بالتمكين الإقتصادي للمرأة المغربية من خلال تقوية الفرص المتاحة لها للعمل في القطاعين العام والخاص إضافة إلى الخطة الحكومية "إكرام 2 " للفترة 2012-2017 التي تروم دعم المقاولة النسائية عبر اعتماد تدابير وبرامج ملموسة وقابلة للتطبيق.

وستقوم هذه الورقة بالوقوف عن قرب على إشكالية التمكين الإقتصادي للنساء من خلال تبني المنهج الإستنباطي وذلك بتحليل الظاهرة بشكل عام، ثم محاولة الوصول إلى حلول مناسبة لتمكين شامل للمرأة، كما تم اعتماد المنهج الإحصائي بالتركيز على إحصائيات تهم المجال.

انطلاقا مما سبقت الإشارة إليه يتبادر إلى ذهننا الإشكالية التالية: وما هي استراتيجيات التمكين الإقتصادي عالميا ومحليا ؟ وهل للبيئة الإجتماعية دور في تشجيع النساء على الاستثمار ؟ وهل هناك دعم مالي وإداري للمشاريع النسوية من قبل الجهات الحكومية من أجل تمكين المرأة إقتصاديا ؟ وسنحاول الإجابة على كل هذه الاشكالية من خلال المحاور التالية:

أولا: التمكين الاقتصادي للمرأة: الأسس النظرية وأدوات التمكين.

1. الإطار المفاهيمي للتمكين الإقتصادي.
2. المرأة وعلاقتهابالأعمال المقاولاتية.

ثانيا: استراتيجيات تمكين المرأة إقتصاديا عالميا ومحليا

1. رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة عالميا.
2. رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة محليا.

أولا: التمكين الإقتصادي للمرأة: الأسس النظرية وأدوات التمكين

نظرا لأن المرأة تمثل في الوقت الراهن 40 في المائة من القوى العاملة على المستوى العالمي وأكثر من نصف طلبة الجامعات حول العالم، سوف تزداد الإنتاجية الكلية إذا ما تم استثمار مهارات المرأة ومواهبها على وجه أكمل، إذ أن من شأن تمكين المرأة في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية أن يؤدي إلى تغير الخيارات المتعلقة بالسياسات وزيادة تمثيل المؤسسات لشريحة أكبر[1]، حيث أن تحقيق الذات والإحساس بالإنتماء يعتبر من أهم الحاجات التي يرغب ويطمح إنسان على اختلاف نوعه البيولوجي (ذكر، أنثى) إلى تحقيقها، إضافة إلى اختلاف مستواه الإجتماعي أو التعليمي أو اختلاف الأوضاع السياسية والإقتصادية التي يعيش فيها، فمن هنا تظهر أهمية الذات، حيث أن وضع الرجل والمرأة لطالما كان مجالا للبحث والنقاش في قضايا المساواة الإجتماعية والإقتصادية بين الإثنين، وكذا المساهمة في عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم ومصطلحات عديدة أعطت بعدا جديدا للنهوض بأوضاع المرأة، إذ نذكر من بينها موضوع التمكين من جانبه الإقتصادي اعتبارا أن هذا الاخير لديه تأثيرات مهمة على مختلف مناحي الحياة.[2]

وسنتوقف من خلال هذه النقطة على مفهوم التمكين الإقتصادي، بالاضافة إلى بعض أدوات التمكين الاقتصادي للنساء.

1.الإطار المفاهيمي للتمكين الإقتصادي:

قال "ابرهام لنكولن"، يمكنك تمكين الناس في بعض الأحيان ويمكنك تمكين بعض الناس في كل الأوقات ولكن من الصعب تمكين كل الناس في كل الأحيان والأوقات. من خلال ذلك يمكننا بناء تصور أولي مفاده أن التمكين عبارة عن استراتيجية أو سياسة تتبع خلال فترة زمنية محددة، تمر بمراحل ويلزمها متطلبات محركها الأساسي العنصر البشري.[3]

ويمكن القول ببساطة أن التمكين الاقتصادي هو إيجاد حزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي تساعد المرأة على إيجاد مصدر دخل خاص بها، وبناء على ذلك أصبحت عملية تمكين المرأة تشكل سلسلة الحلقات المتداخلة التي تبدأ من تحفيز المرأة وتوعيتها ومن تم تدريبها للبحث عن عن مصدر دخل

1 – انا رفينغاو سودهير شيتي، "تمكين المرأة هو من قبيل الإقتصاد الذكي، مارس2012، ص.12.

2– نفس المرجع.

3– سلامي منيرة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"، رسالة لنيل الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.ص.23.

خاص بها والتي غالبا ما يكون عن طريق مشروع صغير مدر للدخل، ومن تم مساعدتها للحصول على على التمويل اللازم لهذا المشروع، لتأتي المرحلة الأهم لتحقيق الهدف وهي بدؤها بتنفيذ المشروع[1]، حيث أن تطوير إمكانات المرأة المادية عبر تأسيس مشروع خاص من الممكن أن يفتح أفاقا جديدة للمشاركة الفعالة في الحياة الإقتصادية لمجتمعها وهذا يشكل بدوره بوابة لفتح أبواب الموصدة أمامها من قبل المجتمع ممثلا ببعض العادات المعيقة لمساهمتها بشكل فعال وببعض الأراء والتصورات المسبقة حول أهليتها في المشاركة الفعالة في كافة مناحي الحياة.[2]

ويعتبر التمكين الإقتصادي للمرأة من أهم القضايا التي كانت ولاتزال على رأس أولويات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، حيث أنه في العقود الاخيرة، من الواضح أن الإستعباد الإجتماعي والفقر المطلق قد زاد في البرازيل وأمريكا اللاتينية، وتعد المرأة من الفئات الأكثر فقرا، إذ أن هناك عدم المساواة في الحصول على الفرص الإقتصادية حسب ما جاء في التقرير السنوي لمؤتمر "بيجين" الخاص بالمرأة في ذكراه الخامسة، والذي دعا إلى تركيز الجهود من أجل تمكين النساء والذي يعتبر هدفا من أهداف الألفية للأمم المتحدة إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين.[3] وبالمثل فإن المنتدى الإقتصادي إلتزم بتحسين الظروف العالمية وأعد وثيقة تمكين المرأة وتقييم التفاوت بين الجنسين عالميا، وقد حدد خمسة أبعاد لتمكين النساء: المشاركة الإقتصادية، الفرص الإقتصادية، التمكين السياسي والتحصيل العلمي، والصحة والرفاه.

وقد عرف البنك الدولي التمكين بأنه عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد والجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى غجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم. ومن خلال ذلك، يمكننا القول أن التمكين عملية ديناميكية تسعى للقضاء على أشكال التمييز واللامساواة بين البشر حيث أن نجاح هدف التمكين يستوجب بالضرورة إزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية أو غيرها من السلوكات النمطية التي تضع الفئات المهمشة في آخر اهتمامات الدول وفي المقابل السعي لتبني تشريعات وإنشاء مؤسسات تساهم في القضاء على كل مظاهر التمييز وتتولى عملية التمكين.[4] فمساواة المرأة في الحصول على الموارد المالية مسألة من قضايا حقوق

---

1 – سلامي منيرة، مرجع سابق، ص.27.

2– رائد أيوب، "الجدوى الإجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري"، رسالة لنيل الدكتوراه في علم الإجتماع، جامعة كلمنس، 2010.ص.17.

[3]–Jorge o.romano, empoderamento e direitos no combate à pobreza, actionaid, dezembro 2002,Brasil. p.13.

[4] -Ibid..p.15.

الانسان لأن الوصول إلى الإئتمان آلية هامة للحد من فقر المرأة، حيث ركزت على ذلك مجموعة من الصكوك الدولية لحقوق الانسان مثل إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وخطة عمل "بيجين"، فعلى سبيل المثال تتضمن خطة بيجين 35 إشارة من أجل تمكين النساء الفقيرات وتلزم الدول بالوفاء بالالتزامات في هذا الجانب. ومن الأسس المنطقية لتمكين النساء إقتصاديا نجد آلية القروض أو التمويلات الصغرى فهي تساعد على وضع الموارد المالية في يدي النساء وتعمل على تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين الجنسين.[1] حيث أن تمكين المرأة كان شرطا أساسيا في البيان الصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، إذ أظهرت الكثير من الأدلة حتى الأن أن تمكين المرأة يعتبر جزءا هاما من التنمية المستدامة.

2.المرأة وعلاقتها بالأعمال المقاولاتية:

لم تعد المرأة غائبة عن المساهمة في عملية التنمية، ولم تكتف بالأدوار التقليدية التي إعتادت الظهور فيها، إذ برهنت على قدراتها في التسيير والقيادة وتحمل المسؤوليات خارج بيئتها في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مواجهة بذلك شتى الصعوبات والعراقيل مثبتة ذاتها كفرد مساهم وشريك جديد في عملية التنمية الإقتصادية، لها نفس التأثير حالها حال الرجل، مع زيادة إهتمام أغلب دول العالم بقطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الإستثمار فيه أتيحت للمرأة فرصة لتبحث من خلالها عن أشكال مختلفة من العمل التي تحقق لها طموحاتها فولجت المرأة إلى عالم المقاولة كصاحبة عمل ومسيرة مشروع لها خصائص وسمات تؤهلها للتميز والنجاح، حيث أن المرأة هي القوة الدافعة للتنمية والنمو الاقتصادي والرفاهية، ولكن على الرغم من حيويتها مازالت لا تصل بشكل متكافئ للتعليم والوظائف والمواقع القيادية، ففي شهر ماي سنة 2003، اعتمد وزراء منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية توصية بشأن المساواة بين الجنسين في التعليم والتوظيف وريادة الأعمال بهدف تعزيز العدالة الإجتماعية ودعم النمو المستمر، من خلال تمكين المجتمعات من الإستفادة بصورة أفضل من كافة المواهب المتاحة[2]، وكانت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في طليعة الجهود الرامية إلى إبراز الأدلة التحليلية التي تؤثر على الفجوة بين الجنسين، مبينة إلى أي حد يمكن للمجتمعات أن تصبح أفضل حالا إذ أتيح للمرأة الوصول للمزيد من الفرص الإجتماعية والإقتصادية، وبناء على هذه الادلة؛ حدد برنامج الإستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي تتبناه المنظمة، فكرة أن مشاركة المرأة في ريادة الأعمال هي واحدة من القاطرات

1 – محمد الفاتح عبد الواهاب العتيبي، "دور التعاونيات النسوية في التمكين الإقتصادي للمرأة من خلال الإستخدام الأمثل للتمويل الأصغر"، المؤتمر الإقتصادي بجامعة الأحفاد، 2 و3 أكتوبر 2011. ص.18.

2 – نفس المرجع، ص.19.

الرئيسية للنمو الإقتصادي وتحقيق القدرة التنافسية وتوفير فرص فرص العمل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، في إطار هذا البرنامج اشتغل منتدى سيدات الأعمال التابع للبرنامج مدى السنوات الخمس الماضية بالتأثير الايجابي على المساواة بين الجنسين في ريادة الأعمال والمساعدة في ترشيد الإصلاحات في المنطقة لتزويد المرأة بفرص إقتصادية أكبر.[1]

ويبدو أن ربيع المرأة المغربية هذا العام سيكون بلون مختلف حين احتفالها بعيدها العالمي مع عودة النقاش من جديد متأججا حول مكانتها داخل المجتمع بعد تمثيليتها المخيبة للآمال داخل الحكومة، وهي الآمال والتطلعات التي كبرت مع تنصيص الدستور الجديد على مبدأ المناصفة وتمكن المرأة من تحقيق نتائج مهمة إثر الإنتخابات الأخيرة.[2] وأمام هذا الواقع تثار توجسات كبيرة حول تمكن المرأة من الإنخراط كفاعل رئيسي في مسلسل الإصلاح ابتداءا من الإصلاح السياسي ومرورا بالإصلاحات الإقتصادية الهيكلية التي تروم إعادة تأهيل الإقتصاد وتقوية نسيجه المقاولاتي حتى يتمكن من تجاوز إنعكاسات الأزمة المالية العالمية والإستجابة لتطلعات المواطنين بتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. وفي سياق هذه الإكراهات يأتي الحديث عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في المجال الاقتصادي خاصة مع شروعها في إحتلال مساحة مميزة داخل النسيج الإقتصادي الوطني عبر المقاولات إخترقت مختلف القطاعات وتمكنت من إضفاء قيمة مضافة على مجال الأعمال بالمغرب[3]. وقد أظهرت دراسة أنجزتها حديثا "جمعية النساء رئيسات المقاولات في المغرب أن عدد المقاولات النسائية وصل في سنة 2009 على 4063 مقاولة أي 14 في المائة من إجمالي المقاولات الحديثة، ويتركز أكبر عدد من هذه المقاولات بجهة الدار البيضاء الكبرى سنة 78,8 في المائة، وجهة الرباط – سلا نسبة 11,4 في المائة ثم جهة طنجة– تطوان ب 4,4 في المائة.[4]

إلا أن مشاركة المرأة في ريادة الأعمال لاتزال واحدة من الموارد التي لم تستغل بعد بشكل كبير في منطقة في حاجة ماسة إلى مصادر جديدة للنمو ولتوفير الوظائف، وعلى الرغم من تزايد عدد النساء

1 - تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، صندوق الامم المتحدة للسكان.

2 – إدريس لكريني، "تمكين المرأة...الرهان والتحديات، الديمقراطية"، أكتوبر 2016، نقلا عن الموقع التالي:

www.democracy.ahram.org

3 – نفس المرجع.

4 – نزهة بولندة، "المرأة المقاولة في المغرب مسار من التحديات ورحلة شاقة نحو إثبات الذات"، منقلا عن موقع مغرس، سبتمبر 2012، على الرابط التالي: www.maghress.com

المتعلمات تعليما عاليا ممن يرغبن في العمل، فإن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة هو الادنى في العالم إذ يبلغ 24 في المائة مقارنة بأكثر من 60 في المائة في المتوسط في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي، هذا يضعف من القدرة على ريادة الأعمال، لأن الخبرة السابقة في العمل هي العامل الأساسي في نجاح المشاريع واستدامتها، ومع وجود 12 في المائة فقط من النساء اللاتي يديرن مشاريعهن الخاصة، مقارنة مع 31 في المائة من الرجال فإن منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بها أكبر فجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال في العالم، فضلا عن إرتفاع معدل إستنزاف الشركات التي تقودها المرأة. لذلك فإن تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الإقتصاد سواء في الوظائف أو في ريادة الأعمال، سوف يجلب عوائد إقتصادية وإجتماعية كبيرة لمجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

وبهذا الخصوص، أوضحت "إلهام بولرحمان"، التي تدير مقاولة تعمل في مجال الإستشارات المالية ودراسة ودراسة المشاريع والتكوين في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن المرأة المقاولة تواجه نوعين من التحديات الأولى من موقعها كمقاولة والثانية ترتبط بكونها إمرأة حيث تخضع لمجموعة من المؤثرات من محيطها العائلي ومحيط العمل خاصة إن كانت تعمل في مجال ذكوري بامتياز كمجال الإستشارات المالية[2] ، وترى أن الزبناء في هذا المجال غالبا ما يتخوفون من التعامل مع خبيرة ويفضلون خبراء رجال فضلا عن أن دراسة المشاريع والإجتماع مع الزبناء يفرض اللقاء في أماكن معينة (مطاعم ومقاهي) والتي ما يزال المجتمع ينظر إلى وجود النساء بها بارتياب إلا أنها تستدرك بالقول أن المرأة المقاولة استطاعت أن تفرض نفسها وأسلوبها في العمل بفضل دقتها وصرامتها وحسن تحليلها للمعطيات[3]. قد تكون ريادة الأعمال وسيلة بديلة للمرأة للحصول على الدخل، وفي الواقع هناك واحدة من بين كل ثمانية سيدات ينشطن كرائدات أعمال، لكن هذا المعدل أقل بكثير من معدل الرجال وهو ما يقرب من واحدة من بين كل ثلاثة، ومنخفض بالمقارنة بمناطق أخرى في العالم، ويبدو أيضا أن معدل الإهدار في المشاريع الجديدة التي تملكها وتديرها المرأة أعلى بكثير من تلك المملوكة للرجال، هذا قد يكون نابعا من واقع أن رائدات الأعمال غالبا ما يأتين من الأسر ذات الدخل المنخفض عن نظرائهن من الرجال وخبرتهن السابقة في العمل أقل، وأخيرا تمثل الشركات المملوكة للنساء 7 في المائة فقط من المشروعات الأكبر والمسجلة (مقارنة

1 – محمد ديتو، "ملاحظات موجزة حول أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة في العالم العربي"، ورقة عمل مقدمة في مجلس الشورى والنواب، مملكة البحرين، نوفمبر 2013 ، ص.16.

2– نزهة بولندة، "المرأة المقاولة في المغرب مسار من التحديات ورحلة شاقة نحو إثبات الذات"، مرجع سابق.

3– نفس المرجع.

بنسبة 37 في المائة عالميا)، ونسبة 1 في المائة فقط من تلك الشركات التي ترأسها امرأة (مقارنة بنسبة 18 في المائة عالميا).[1]

ثانيا: استراتيجيات تمكين المرأة إقتصاديا عالميا ومحليا

يعتبر التمكين من المفاهيم الإجتماعية الهامة بإعتباره عنصرا حيويا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، حيث كانت الأحداث حافلة في أواخر القرن العشرين فيما يتعلق بمواضيع التنمية البشرية والحقوق الإنسانية والمرأة بشكل خاص، وكانت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين، وبخاصة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا 1992) والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة 1994) والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة (بكين 1995) محورية في حدوث تحول هام في تقدم المرأة[2]، إذ تعد الطاقة البشرية من أهم عوامل التنمية والتغيير الإجتماعي والإقتصادي والمرأة نصف هذه الطاقة كونها تشكل إحتياطا هاما من قوة العمل وما تعطيله إلا ضعفا في عملية التنمية ووضعيتة لا تخدم تطور المجتمعات بشكل عام. ومما لاشك فيه أنه لا يمكن فهم دور المرأة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية إلا من خلال التغيرات العديدة والسريعة التي طرأت على المجتمعات، فالمرأة لا تعيش في جزيرة منعزلة، فواقعها هو نتاج لواقع اجتماعي ثقافي، سياسي واقتصادي وهذا يعني أن واقعها يختلف من مجتمع لآخر، لهذا لابد أن نعالج دور المرأة في التنمية من خلال منظور حضاري إنساني شامل يهدف إلى نهضة المجتمع من كل النواحي. فمعركة المرأة اليوم ليست في مساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات فحسب وإنما في إثبات قدراتها على العطاء والإبداع، والثبات أمام التطورات المتسارعة الحاصلة في العالم. وفي ما يلي سنحاول الوقوف على بعض أدبيات تمكين المرأة عالميا ثم محليا.

1.رؤية نقدية في ادبيات تمكين المرأة عالميا

ترتبط حقوق المرأة بالاستقلال الإقتصادي والمشاركة السياسية ومساواتها بالرجل، ودون شك فإن غياب هذه القيم في مجال الأسرة والمجتمع سيؤدي إلى عدم تحقيقه في مؤسسات الدولة وسياساتها كما أن تقبل المجتمع للقيم الجديدة يرتبط بمدى تأكده أن جذورها نابعة من ثقافته الوطنية، ويعود إهتمام القانون

4- محمد ديتو، مرجع سابق، ص.29.

1 – محمد الفاتح عبد الواهاب العتيبي، مرجع سابق، ص.30.

الدولي بحقوق المرأة والنهوض بها إلى مطلع القرن العشرين وقد تجلى ذلك في مجموعة من الإتفاقيات والمواثيق الدولية.[1]

ففي القاهرة توصلت حكومات العالم عام 1994 إلى توافق الآراء حول تأكيد إلتزامها بتعزيز وحماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان بالنسبة لجميع النساء طيلة دورة حياتهن، واتفقت الحكومات أيضا على اتخاذ تدابير لمنح المراة مزيدا من القوة وتحقيق المساواة في علاقاتها مع الرجل، في القوانين والنظم الإقتصادية وداخل الأسرة. وقد تضمن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فصلا كاملا بشأن تمكين المراة والمساواة بين الجنسين، وقد كان تمكين المرأة هما لب رؤية المؤتمر وقد أخذ المؤتمر على عاتقه إلتزاما جديدا تمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، كما إحتل موضوع تمكين المرأة حيزا هاما من منهاج إعلان "بكين" الخاص بالمرأة سنة 1995 ، أما في إعلان قمة الألفية للفترة ما بين 2000 وحتى 2015 جاء الهدف الثالث من أهداف التنمية للألفية هدفا نوعيا يختص بتمكين المرأة[2]، أما منتدى الإقتصاد والمرأة العربية الذي عقد بالكويت سنة 2003 فقد خلص إلى الطلب من الحكومات العربية إدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها ضمن أولويات خطط التنمية الوطنية وبرامج العمل الحكومية، من خلال تكثيف الإهتمام بالتعليم الأساسي للإناث وتعزيز الآليات لإزالة الفجوة القانونية والتشريعية بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة في الفرص الإقتصادية.[3]

إن الاحترام التام لحقوق الانسان يعد من جملة المؤشرات القوية على مستوى درجة سيادة الديمقراطية في علاقة السلطة بالمجتمع في أي من البلدان المعاصرة، ولعل هذه العلاقة الجدلية تزداد قوة كلما تعلق الأمر بحقوق المرأة على وجه التحديد نظرا لواقع الإقصاء والتهميش طويل الأمد الذي لحق المرأة من الزاوية الحقوقية في غالبية بلدان العالم، فرغم أن تعبير حقوق الانسان في كافة المواثيق والمعاهدات الدولية بدأ بالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 مهتما بالكائن الانساني من كلا الجنسين[4]، كما أضحت الحساسية المفرطة تحيط بموضوع حقوق المرأة خلال العقود القليلة من خلال أنشطة المنظمات الحقوقية الدولية المتخصصة، خاصة عندما أخذ الوعي في الوقت الراهن يتسع بكون احترام حقوق الإنسان في مدلولها العام[5].

2 – تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، ص.31.

1 – محمد ديتو، مرجع سابق، ص.35.

2 – نفس المرجع.

3 – سلامي منيرة، مرجع سابق، ص.21.

4– "تمكين المرأة إقتصاديا"، نقلا عن موقع يمرس، (أكتوبر 2013)،على الرابط التالي: www.yemeress.com

فلم يعد معيارا كافيا أو ذي مصداقية لقياس مدى الإلتزام الحقيقي بالخيار الديمقراطي في البلدان الحديثة، ما لم يتم بالموازاة مع ذلك إيلاء حقوق المراة تحديدا اهتماما خاصا، وما ذلك إلا لكون هذه الحقوق أصبحت تعتبر في حد ذاتها رافدا من روافد الديمقراطية، وشرطا لا محيد عنه لتحرر المجتمع.[1]

ويعد اتخاذ تدابير حقيقية وفعالة على طريق تمكين المرأة، مدخلا مهما لمعالجة إشكالات ومعضلات ثقافية وإجتماعية وإقتصادية كبرى، ويعتبر التمكين الإقتصادي إحدى أهم هذه المداخل، نظرا لكونها تتيح المساهمة في تدبير الشأن العام والسياسي على وجه الخصوص، وإذا كان هذا التمكين يجد أساسه ضمن مقتضيات الدساتير المحلية والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تقوم على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، فإن واقع الممارسة على امتداد مناطق مختلفة من العالم يبرز حضور المرأة في مختلف مراكز القرار الحيوية يظل محدودا أو لا يعكس كفاءتها وإمكاناتها، كما أن إشراك المرأة في رسم معالم المستقبل باعتبارها طرفا رئيسيا فاعلا في التنمية هو أمر ضروري وملح سيسمح بالإستفادة من كفاءاتها العلمية والعملية[2]، كما سيسمح لها بتجاوز الإقصاء والتمييز الذي عانته على امتداد سنوات، وذلك أن الديمقراطية تفترض المقاربة التشاركية والإنفتاح وعدم الإقصاء واحترام حقوق الإنسان في شموليتها، كما هي متعارف عليها عالميا، كما أن تطور المجتمعات لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة المرأة والرجل جنبا إلى جنب.

2.رؤية نقدية في أدبيات تمكين المرأة محليا

شهد القرن العشرين بروز مفاهيم إحتلت الصدراة في أدبيات التنمية في العالم ومن أبرزها تلك المتعلقة بموضوع المرأة، فمصطلحات مثل النوع الإجتماعي، والإدماج والتمكين أصبحت عناونين هامة في إستراتيجيات وسياسات مختلف الدول ومنظمات المجتمع المدني في العالم ومن ضمنها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بيد أن ذلك لا يجب أن يجعلنا نغفل حقيقة أن العديد من هذه المصطلحات والمفاهيم التنموية قد وجدت طريقها إلى إستخدامات اللغة العربية عبر ترجمتها من اللغات الأجنبية حيث نشأت ضمن سياق نشاط معرفي وسياسي تطور تاريخيا في العالم الغربي وتبلورت لاحقا في خطاب المنظمات الدولية المعنية بالتنمية. ومن أهم نتائج عملية التمكين أن النساء يصبحن أكثر حرية في تحديد خياراتهن وأنشطتهن الهادفة إلى تحسين مستوى معيشتهن، والمستفيد من هذه النتائج ليس النساء فقط بل

1 – "تمكين المرأة إقتصاديا"، مرجع سابق.

2– Jorge o.romano, empoderamento e direitos no combate à pobreza, actionaid, dezembro 2002, Brasil. p.7

المجتمع ككل، وعلى الرغم من إدراك أن هذا المفهوم قد يتفاوت من ثقافة للأخرى حسب الظروف الخاصة بكل شعب إلا أنه في إطاره العام يعني أن الفرد أو المجموعة التي يستهدفها التمكين تكون عنصرا نشطا وفعلا وليس متلقيا لمساعدة تأتيه من مصدر خارجي فقط[1]. ونعتقد بأن تقرير التنمية الإنسانية الأول في 2002 قد أصاب في ملاحظته حول مصطلح تمكين المرأة حيث اقترح حينها مصطلح "نهوض المرأة" لأنه يحمل معنى الفعل المناضل للمرأة لنيل حقوقها ونهضتها من خلال بناء قدرات النساء وتوظيفها بفعالية.[2]

وبفضل النضال المستميت من أجل الكرامة والمساواة، نجحت المرأة المغربية خلال العقدين الأخرين من القرن الحادي والعشرين، في تحقيق إنجازات مهمة جعلت من إنخراطها في التحولات التي شهدها المجتمع مؤخرا أمرا واقعا، غير أن المتتبع القريب من هذا النضال يدرك جيدا أن معركة المرأة من أجل التمكين الإجتماعي والإقتصادي والسياسي بدأت تتحول في الآونة الأخيرة، من إنتزاع مزيد من الحقوق إلى تحصين تلك المكتسبة. هذا المعطى يبدو جليا من خلال تتبع النقاش الدائر حاليا حول تنزيل مقتضيات دستور 2011 الذي لا ينكر أحد أنه جاء بمقتضيات أكثر انصافا للمرأة المغربية ولاسيما إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز حسب الفصل 164 من الدستور، والنقاش الذي تشهده الساحة السياسية[3]. ومن ضمن المكتسبات التي حققتها المرأة، تنصيص دستور 2011 على أن المغرب يرتكز على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الإجتماعية، كما ينص في فصله السادس على أنه تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية. أما الفصل التاسع عشر فقد أكد على أنه يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا في المواثيق والإتفاقية الدولية كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابث المملكة وقوانينها.[4]

---

1 – رائد ايوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، مرجع سابق،ص.33.

2– empoderamentocomoestretegia de inclusao des mulheresnaspoliticassociais, florianopolis, universidadefederal de santa catrina, 28 de agosto de 2008, lisboa.p.2

3 – محمد مهداوي، موقع المرأة المغربية في دستور 2011 ومسألة المناصفة والحقوق السياسية، نقلا عن موقع هبابريس، (ماي 2015)، على الرابط التالي: www.hibapress.com

4 – نفس المرجع.

تشكل المرأة المغربية أزيد من نصف ساكنة المغرب ويغلب عليها الطابع الشبابي، وهو ما يشكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من إنخراطها داخل المجتمع أمرا ملحا، على إعتبار أن المرأة شريك أساسي في تحقيق التنمية المجتمعية، وليس مجرد تابع، ومن هذا المنطلق إنخرط المغرب في عدد من الإتفاقيات الدولية، من أبرزها إتفاقية مؤتمر بكين، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، والتي تنص على "أن التنمية التامة والكاملة لبلد ما ورفاهية العالم، وقضية السلام، تتطلب جميعا أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين". إلا أن المرأة داخل المجتمع المغربي لازالت تعاني من ظروف الفقر والبطالة بنسبة أكبر من الرجل، ومع أن الدولة وهيئات المجتمع المدني اتخذت خطوات ملموسة في هذا الإطار والمتمثلة في المشاريع الصغرى، خاصة على مستوى القرى والبوادي. وتشجيع الإنتاج المحلي والمقاولات الصغرى تبقى غير كافية في ظل الظروف والأزمات الاقتصادية[1]. غير أن بعض الدراسات تأكد أن المقاولة بالمغرب في تطور مستمر خاصة لما أصبحت تستفيد من المساعدات الدولية، مما وفر لها الإستفادة من الخبرات الأجنبية كما حصلت المرأة المغربية على برامج تكوينية من طرف دول شريكة وصندوق الأمم المتحدة الخاصة بدعم المرأة، إذ يعود الفضل في هذا للمساعدة التي تقدمها الجمعية المغربية للمقاولات التي تبحث عن آفاق جديدة لتطوير وإظهار المرأة المقاولة المغربية للعالم وتعزيز قدراتها التنافسية ونشر الروح المقاولاتية لديها، كما تعمل على إظهار المرأة المقاولة من خلال الندوات والصالونات الجهوية والدولية[2]. أما أسباب ممارسة المرأة للمقاولة في المغرب فيرجع بالدرجة الأولى إلى العائد الضعيف للأسر ثم إنعدام فرص العمل إضافة إلى الرغبة في إثبات الذات.

ويمكن القول، أن المرأة استطاعت إبراز تميزها في العمل على مستوى بعض القطاعات وأصبحت تبحث عن أشكال مختلفة من العمل، فتوجهت إلى المشاريع الصغيرة والأعمال المقاولاتية الخاصة التي لطالما تم ربطها بقضايا النوع الإجتماعي لا بالقدرة على الأداء، وفي ظل مجموعة من الظروف المحيطة بالمرأة سعت أغلب الدول ومن بينها المغرب إلى اعتماد استراتيجيات تنموية مستحدثة من التمكين لأنه من أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في النسيج الإقتصادي ويجعل من التنمية أكثر مشاركة بين النساء والرجال عن طريق دعم المقاولة النسوية.

الخاتمة:

ولتعزيز إمكانية حصول المرأة على الفرص الإقتصادية ومن ثم تضييق هوة التباين بين المرأة والرجل في الكسب والإنتاجية الإقتصادية، ينبغي استخدام مزيج من السياسات في هذا الخصوص، ومن بين

1 – نزهة بولندة، مرجع سابق.

2 – نفس المرجع.

الحلول الممكنة إتاحة الوقت للمرأة خارج البيت على سبيل المثال من خلال توفير خدمات رعاية الطفل المدعمة كما حدث في كولومبيا، وتحسين فرص حصول المرأة على الإئتمان كما حدث في بنغلاديش، وضمان حصولها على الموارد الإنتاجية لا سيما الأرض، كما حدث في إثيوبيا حيث تمنح صكوك ملكية مشتركة للأراضي للزوجات والأزواج، ومن الممكن أيضا إتاحة الفرص الإقتصادية للمرأة عن طريق معالجة مسألة نقص المعلومات عن إنتاجية المرأة باستخدام نظام الحصص أو برامج التوظيف لزيادة تمثيل المرأة كما يحدث في الأردن.

كما أدت التغيرات العميقة التي وقعت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ سنة 2011 فرصة تاريخية لتفيذ أجندة إصلاح سياسي متعددة الأبعاد، يستهدف بشكل خاص البطالة بين الشباب والنساء وضعف المؤسسات والمنافسة المحدودة وانخفاض مستويات نمو القطاع الخاص، وقد يساعد تحسين فرص الحصول على الدعم للمشروعات وعلى التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل ما يصل إلى 90 في المائة من حجم الأعمال وتوفر أكثر من نصف الوظائف في المنطقة، كما تعمل على تحسين أنشطة المشروعات ونموها، وإتخاذ تدابير معينة لتمكين المرأة إقتصاديا فمن الممكن أن يساعد على فتح الباب للإنطلاق ريادة الأعمال في المنطقة.

وبالتالي، فإن زيادة مشاركة المرأة في قطاع الإقتصاد والإرتقاء بحقوقها وتمكينها من الوصول للموارد والتحكم بها تعتبر تحديات تتطلب أكثر من التغلب على الفروقات التربوية من بين الفتيات والأولاد، حيث يحتاج باإاضافة إلى ذلك تغيير المواقف والإقرار بقدرات النساء وإنتاجيتهن في الإقتصاد الرسمي والإدراك العام لضرورة مساهمة المرأة في تلبية إحتياجات العائلة الإقتصادية، وتطوير دورها الإقتصادي بشكل عام.

قائمة المراجع:

أ.باللغة بالعربية:

1. انا رفينغاوسودهير شيتي، تمكين المرأة هو من قبيل الاقتصاد الذكي، مارس 2012.
2. ادريس لكريني، تمكين المرأة...الرهان والتحديات، الديمقراطية، اكتوبر 2016، نقلا عن الرابط التالي:www.democracy.ahram.org
3. محمد ديتو، ملاحظات موجزة حول أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة في العالم العربي، ورقة عمل، مجلس الشورى والنواب، مملكة البحرين، نوفمبر 2013.
4. محمد الفاتح عبد الواهاب العتيبي، دور التعاونيات النسوية في التمكين الإقتصادي للمرأة من خلال الاستخدام الامثل للتمويل الاصغر، المؤتمر الاقتصادي بجامعة الاحفاد، 2-3 اكتوبر 2011.

5. محمد مهداوي، موقع المرأة المغربية في دستور 2011 ومسألة المناصفة والحقوق السياسية، هبابريس،ماي 2015،www.hibapress.com
6. سلامي منيرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، رسالة لنيل الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
7. تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، صندوق الامم المتحدة للسكان.
8. تمكين المرأة اقتصاديا، يمرس، أكتوبر 2013، www.yemeress.com
9. شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر دراسة سوسيولوجية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، 2009
10. رائد ايوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، رسالة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة كلمنس، 2010.
11. نزهة بولندة، المرأة المقاولة في المغرب مسار من التحديات ورحلة شاقة نحو اثبات الذات، مغرس، شتنبر 2012،www.maghress.com

ب.باللغات الأجنبية:

1. empoderamentocomoestretegia de inclusao des mulheresnaspoliticassociais,florianopolis, universidadefederal de santa catrina, 28 de agosto de 2008, lisboa.
2. Jorge o.romano, empoderamento e direitos no combate à pobreza, actionaid, dezembro 2002,Brasil.
3. Nailakabeer, women's economic empowerment and inclusive growth ;university of london, october 2012.
4. Rodrigo rossihorochovski, pronlematizando o conceito de empoderamento, movimentossociais, participaçao e democracia, 27 de abril de 2007, florianopolis, Brasil
5. Women business 2014 : accelerating entrepreneurship in the middele east and north africa region, www.oecd.org